السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية: قضايا جديدة وفاعلون جدد

محيي الدين أتامان** محمد ياسر أوكوموش*

*جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا

**جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا

ملخص: يحاول هذا البحث دراسة تحوّل الخطاب الجيوسياسي في السياسة الخارجية التركية في عهد ناقشت هذه الدراسة المعايير الأساسية والفرعية للتغيير والتحول في السياسة الخارجية التركية خلال عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، من خلال الوقوف على أبعاد السياسة الداخلية المنعكسة على السياسة الخارجية، وأحداث السياسة الخارجية المهمة. كما تناولت الدراسة الجهات الفاعلة والمؤسسات الجديدة الفاعلة في السياسة الخارجية التركية وأنشطتها في سياق القوة الصلبة والناعمة. وناقشت كذلك القضايا الجديدة ومجالات الاهتمام والانفتاح الجغرافي في السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، تركيا، حزب العدالة والتنمية، قضايا جديدة.

Turkish Foreign Policy during the AK Party Period: New Issues and New Actors

MUHITTIN ATAMAN** M. YASIR OKUMUŞ*

ORCID NO : 0000-0002-1985-8504

ABSTRACT:*In this study, the basic and secondary criteria for change and transformation in Turkish foreign policy were discussed during the period of the AK Party governments, where the dimensions of domestic politics reflected in foreign policy and important foreign policy events were identified. Second, the new actors and institutions involved in Turkish foreign policy and their activities are examined in the context of hard and soft power. Finally, new issues, areas of interest, and geographical openness in foreign policy were discussed.*

Keywords:Foreign Policy, Türkiye, AK Party, New İssues

**ASBU, Türkiye

*ASBU, Türkiyea

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/12)
43 - 74

DOI:10.36360/1560-012-001-003

مدخل

خلال عهد حكم حزب العدالة والتنمية الذي استمر عشرين عامًا من دون انقطاع، كان من الواضح أن تركيا مرت بـ«ثورة صامتة» من خلال التحول الجاد في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة. وقد أحدث هذا التحول الشامل في التاريخ السياسي لتركيا في العهد الجمهوري تغييرات مهمة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛ لذلك، فإن حقبة حزب العدالة والتنمية تستحق أن تُدرَج في التاريخ باعتبارها واحدة من أهم الانقطاعات في التاريخ السياسي لتركيا. تغيرت سياسة تركيا الداخلية بطريقة تمكنها من اتباع سياسة خارجية وطنية وأكثر استقلالية ونشاطًا. وقد جرت إعادة هيكلة النظام السياسي في تركيا وتقويته بطريقة تقلل من تدخل القوى الأجنبية في السياسة الداخلية. بدلًا من النظام البرلماني النموذجي الذي من المحتمل أن ينتج عنه عدم استقرار سياسي، في الخطوة الأولى جرى انتخاب الرئيس من قبل الشعب، وفي الخطوة الثانية جرى اعتماد النظام الرئاسي، وهذا جعل الهيئة التنفيذية أقوى ضد المؤسسات الأخرى في الدولة والدول التي يجري التعامل معها.

إنّ من أهم ركائز هذا التحول السياسي الشامل في عهد حزب العدالة والتنمية التغيير في السياسة الخارجية. بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، مع تعزيز قدرته العسكرية والاقتصادية والإدارية والسياسية، خضعت السياسة الخارجية التركية لإعادة هيكلة نظرية ومفاهيمية. وبالتوازي مع قدرتها التنموية، تطورت أهداف السياسة الخارجية وأدواتها ومجالات نشاطها.[1]

من ناحية أخرى، جرت إعادة تعريف هوية الدولة ومؤسسات الدولة لتشكيل الأساس لتغيير السياسة الخارجية. من خلال بدء عملية تطبيع شاملة في البلاد، جرى القضاء على الانفصال وانعدام الثقة بين الدولة والشعب إلى حد كبير. بدأت المؤسسات الأمنية، التي تتبنى تقليديّا موقفًا سياسيًّا وفقًا للبيئة السياسية المحلية والجهات الفاعلة، في اتخاذ تدابير ضد الجهات الفاعلة والتهديدات الخارجية بدلًا من الجهات السياسية والاجتماعية العامة والمحلية. على سبيل المثال، أصبحت القوات المسلحة التركية ومنظمة الاستخبارات الوطنية جهات فاعلة في السياسة الخارجية، وهذا أدى إلى تنويع أنشطتهما وزيادة أنشطتها في الخارج.

وخلال عهد حزب العدالة والتنمية، كانت هناك عملية جرى فيها إعطاء الأولوية للتأميم والاستقلال و«العقلنة» في السياسة الخارجية التركية. من خلال العمل بنهج يركز على أنقرة، قامت تركيا التي قللت بشكل كبير من اعتمادها على السياسة الخارجية، بإعادة

تعريف علاقة التحالف التقليدية التي طورتها مع الدول الغربية على أساس هرمي. بدلًا من أن تكون دولة واجهة تحاول حماية مصالح حلفائها في سياق حلف الناتو، أصبحت دولة تطور العلاقات مع جميع محاوريها على أساس المساواة. ومع ذلك، فإن تكلفة هذا التغيير في السياسة في تركيا كانت أيضًا باهظة؛ لأن الدول الغربية حاولت تهميش تركيا الساعية إلى الاستقلال باستخدام أدوات مختلفة عما رأته يتعارض مع مصالحها الخاصة.

السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية في فترتين فرعيتين منفصلتين بسبب التطورات في السياسة الداخلية والسياق الإقليمي والدولي. اختلف سلوك السياسة الخارجية لحكومات حزب العدالة والتنمية بشكل كبير خلال هاتين الفترتين. في العقد الأول بين عامَي (2012–2002)، جرى تبني فهم السياسة الخارجية الذي شُكِّل في الغالب على أساس التعاون، وجرى اعتماده بشكل بناء مع تأثير التطورات الوطنية والإقليمية الإيجابية، ومع ذلك، في العقد الثاني (2022–2012)، وبسبب التطورات الوطنية والإقليمية السلبية– فضّلت تركيا نهج السياسة الخارجية الذي يعطي الأولوية لقوتها الصلبة بشكل أكبر من منظور أكثر توجهًا نحو الأمن.

السياسة الخارجية التركية في الفترة 2012–2002

هيمنت السياسة الخارجية في العقد الأول من عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بين عامي (2012–2002) على أجندات إيجابية، مثل عملية «الدمقرطة» في السياسة الداخلية، والعمل على حل المشكلات مع الجيران، وأرقام النمو الاقتصادي المرتفعة وفتح فصول في المفاوضات للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، خلال هذه الفترة طورت حكومات حزب العدالة والتنمية علاقة قطاعية مع الدول الأخرى وتخلت عن المنظور الأيديولوجي التقليدي للسياسة الخارجية بالجملة، واتبعت سياسة خارجية تركز على المصالح الوطنية، وتعطي الأولوية لتحسين العلاقات مع جميع البلدان.

في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية اختلف فهم السياسة الخارجية بشكل كبير عن نهج السياسة الخارجية التقليدي الذي أُسِّس في الفترة التي تلت إعلان الجمهورية. شهدت السياسة الخارجية التي انتهجتها تركيا من منظور أمني تحولًا في هذه الفترة، وشكل مبدأ «تصفير المشكلات مع الدول المجاورة» الإطار الأساسي للسياسة الخارجية في هذه الفترة.[2] إن نهج السياسة الخارجية الكمالية الذي كانت له وجهة نظر ترفض التراث التاريخي للإمبراطورية العثمانية– أدى إلى تهدئة تركيا في الساحة الدولية، ومنعها من تعزيز مكانتها الدولية، وهدفت السياسة الخارجية التي اتُّبعت خلال عهد حزب العدالة والتنمية إلى الارتقاء بتركيا إلى لاعب إقليمي وعالمي مهم بنهج استباقي.

أصبح هذا النهج الموجه نحو الهدف ملموسًا بشكل متزايد مع التحول في مرحلة السياسة الخارجية للتوترات المدنية- العسكرية التي شوهدت في العديد من المناطق في تركيا. إن حقيقة أن القوات المسلحة التركية هي الفاعل الرئيس في صنع سياسة تركيا الخارجية هي العامل المهيمن في تبني نهج أمني في قضايا السياسة الخارجية؛ ولذلك كان الشرط الأساسي لمحاولة تقليل المشكلات وبخاصة مع الجيران هو التخلي عن هذا النهج الأمني. في الواقع، خلال الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أسهمت البيئة الديمقراطية التي تطورت بشكل خاص مع تسريع عملية نيل عضوية الاتحاد الأوروبي- في ترك الجيش في الخلفية في عمليات صنع السياسة الخارجية، إن قرار 1 آذار/ مارس 2003، الذي لم تقره الجمعية الوطنية التركية الكبرى خلال الغزو الأمريكي للعراق مهمّ أيضًا من حيث إظهار أن قوة الجهات الفاعلة السياسية المدنية في صنع السياسة الخارجية قد ازدادت.

في هذا العقد من حكومات حزب العدالة والتنمية استمرت التوترات بين الجيش والسلطة المدنية بشكل دوري، لكن تأثير الجيش في نهاية المطاف انخفض في تحديد السياسة الخارجية.

بالإضافة إلى اعتماد مبدأ تصفير المشكلات مع الجيران والحد من تأثير الجيش في مجال السياسة الخارجية، جرى أيضًا اعتماد مبادئ تطوير العلاقات بين المجتمعات مع الدول المجاورة وضمان التكامل الاقتصادي، وفي هذا الاتجاه ازداد وزن عناصر القوة الناعمة في السياسة الخارجية.[3] من خلال التركيز المباشر على المجتمعات، جرت محاولة تقليل عقبات ردود الفعل المؤسسية والبيروقراطية أمام هذا الانفتاح في السياسة الخارجية إلى الحد الأدنى. في الواقع، كانت لهذا النهج نتائج إيجابية، وجرى ضمان استمرار العلاقات مع دول الجوار في مسار إيجابي على مستوى المجتمعات والدول على حد سواء في هذا العقد.

إن ضمان التكامل من خلال إقامة علاقات ثنائية ومستوى إقليمي من الترابط من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التجارة الخارجية من المبادئ المهمّة في هذه الفترة.[4] إن الزخم الاقتصادي الإيجابي الذي تحقّق في إطار هذا النهج، وزيادة حجم التجارة الخارجية قد وفرا الأساس لتركيا ليتحقق تعريفها بوصفها دولة تجارية،[5] حتى إن بعض المراقبين حاولوا ربط تطور تركيا في العلاقات مع جهات فاعلة مختلفة عن حلفائها التقليديين في السياسة الخارجية بتأثير الفاعلين التجاريين في السياسة الخارجية،[6] المهم في سياق هذه الدراسة هو أن الاقتصاد يكتسب أهمية بوصفه قضية سياسة خارجية، وفي

الصفحات الآتية سيُناقَش موضوع الاقتصاد من هذا المنظور.

> يعبر مشروع قانون الأول من مارس 2003، الذي جرى قبوله بوصفه أول اختبار مهم للسياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية عن نقلة نوعية في السياسة الخارجية التركية

يمكن تلخيص بعض القضايا التي برزت في أول عشر سنوات من أداء السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية على النحو الآتي: مذكرة 1 مارس 2003م والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والقضية القبرصية في سياق خطة عنان، وعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والعلاقات مع روسيا والقوقاز وبخاصة في مجال الطاقة، وزيادة التعاون مع سوريا وإيرانـ والانفتاح على إفريقيا والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، والتقارب في العلاقات مع شمال العراق، والعلاقات المتوترة مع «إسرائيل» في سياق هجومها على سفينة مرمرة الزرقاء، والعلاقات الوعرة مع أرمينيا، والعلاقات الإقليمية التي تحولت مع بداية الانتفاضات العربية،[7] وفي حين أن بعض هذه التطورات أثمرت عن عمليات إيجابية في السياسة الخارجية التركية، أثار بعضها الآخر علاقات سلبية.

على سبيل المثال، يعبر مشروع قانون الأول من مارس 2003، الذي جرى قبوله بوصفه أول اختبار مهم للسياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية- عن نقلة نوعية في السياسة الخارجية التركية، وبخاصة في العلاقات التركية الأمريكية، وعُدَّ هذا التطور نذيرًا بتغيير مهم للغاية في السياسة الداخلية التركية من حيث إظهار أنها ليست سياسة المؤسسة العسكرية بل هي موقف المؤسسة التشريعية (ويمثّلها السياسيون؛ أي الجهات الفاعلة التي انتخبها الشعب) من ناحية، وأنه قد تكون المصالح الوطنية للبلدين المتحالفين مختلفة من ناحية أخرى؛ لأنه بعد هذا الحادث، تأثرت وجهة نظر الجهات العسكرية الفاعلة في الولايات المتحدة (البنتاغون) تجاه القوات المسلحة التركية بعمق، وأصبحت العلاقات المؤسسية والوطنية محددة من خلال انعدام الأمن.[8]

وبالمثل فإن خطة عنان تعدّ التطور المهم الثاني في السياسة الخارجية الذي يواجهه حزب العدالة والتنمية، وهي خطوة مهمة أخذ فيها الجانب التركي زمام المبادرة، الذي اتخذ موقفًا تفاعليًّا بشأن القضية القبرصية، وفي الاستفتاءين اللذين أُجريا في وقت واحد على جانبَي الجزيرة في نيسان/ أبريل 2004، فإن قبول الجانب التركي للخطة كان بنحو 65 في المئة، وكان ذلك بتأثير من حكومة حزب العدالة والتنمية، ولكن الجانب اليوناني رفضها بنسبة 75 في المئة، وأظهر ذلك الموقف الإيجابي للجانب التركي من حل المشكلة، وكشف عن مدى تردد الجانب القبرصي اليوناني في حل المشكلة، ومع

استمرار الموقف المتعنت من قبل اليونانيين وعدم إمكانية حل المشكلة على أساس الحقوق والإنصاف زاد الجانب التركي من جهوده لضمان الاعتراف الدبلوماسي بالجمهورية التركية لشمال قبرص من قبل المجتمع الدولي.[9]

السياسة الخارجية التركية في الفترة 2012–2022

في العقد الثاني من حكم حزب العدالة والتنمية بين عامَي (2012–2022) مرت السياسة الخارجية التركية بفترة تعاملت فيها مع المزيد من المشكلات بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية التي بدأت مع احتجاجات حديقة غيزي العنيفة في صيف عام 2013 وأسفرت عن محاولة الانقلاب العسكري في 15 تموز/ يوليو 2016، والتطورات الإقليمية والعالمية، مثل الثورات العربية وجائحة فيروس كورونا. وبسبب الظروف المحلية والخارجية التنافسية والقائمة على المواجهة التي يهيمن عليها التفاهم الواقعي السياسي- سادت لغة ذات توجه أمني في السياسة الخارجية التركية، ونتيجة لتهميش حلفائها الغربيين فضلًا عن تضارب النظام الإقليمي والعالمي، بدأت تركيا تتبع سياسة خارجية في خط استقلالي سعيًا وراء مكانتها، وبخاصة بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016م.[10]

ومع ذلك، واصلت حكومات حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس أردوغان البعد الإنساني الذي جعلته مرئيًّا في السياسة الخارجية التركية في العقد الثاني، وبعبارة أخرى، على الرغم من منظورها الواقعي والعقلاني والمحسوب والمتمحور حول المصلحة الذاتية- استمرت تركيا في استخدام خطاب السياسة الخارجية المحمّل بالقيم الذي لا يهمل البعد الأخلاقي. وقد وضع بعض المراقبين وجهة النظر هذه في إطار نظري باسم «الواقعية الأخلاقية»[11].

كانت الاحتجاجات العنيفة في حديقة غيزي بإسطنبول التي اندلعت في عام 2013، بمثابة تطور آخر يستهدف الاستقرار السياسي الداخلي ويستهدف الحكومة. إنّ أعمال العنف هذه تستهدف الهيكل الديمقراطي في البلاد،[12] مع أوجه التشابه مع ما حدث في مصر في الفترة نفسها، ثم في أوكرانيا بعد ذلك مباشرة، ومثل الاحتجاجات الأخرى في تلك الفترة، فإن الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في حديقة غيزي هي في الواقع أحداث بدأتها الدول الغربية للإطاحة بالحكومات التي لا تريد البقاء على محورها، هذه الاحتجاجات، التي نجحت في دول مثل مصر وأوكرانيا، أخفقت في تركيا، واستمر الاستقرار السياسي. وبناءً على ذلك، جرى تقديم أدوات أخرى مناهضة للحكومة بالتعاون مع جهات داخلية وخارجية.

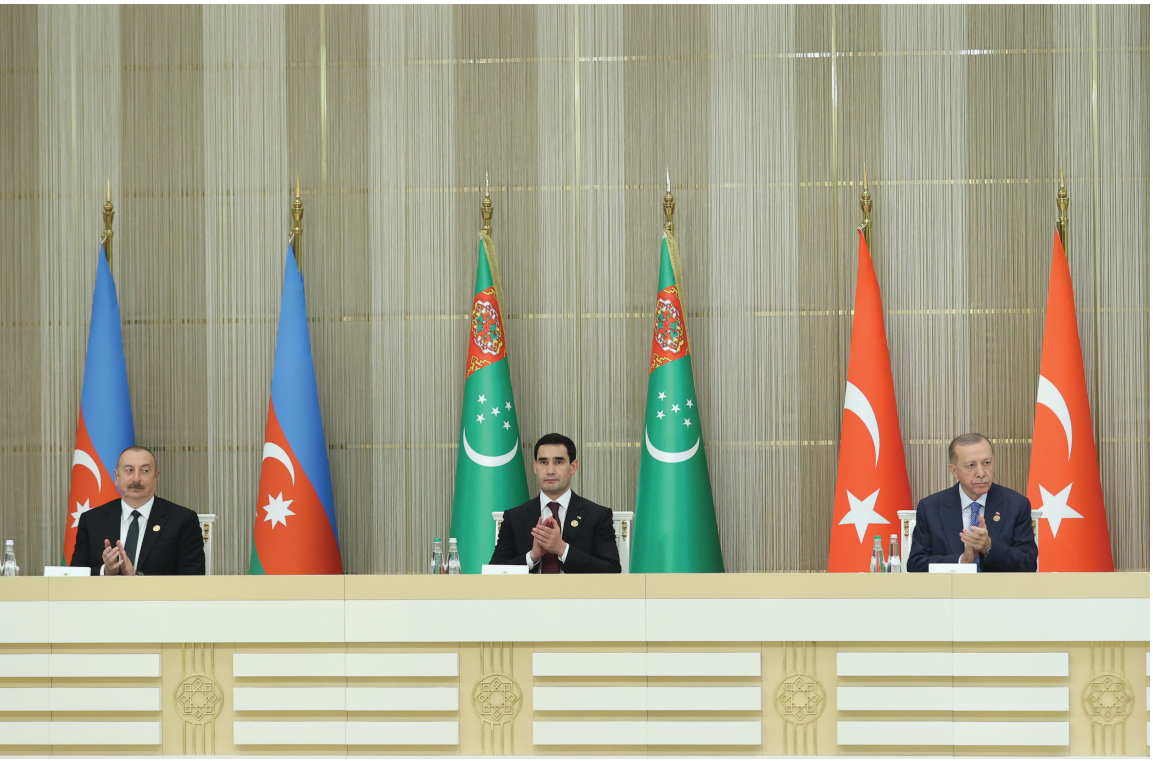

وعلى وجه الخصوص فإن العمليات المتسلسلة التي أطلقتها منظمة فتح الله الإرهابية لتصميم السياسة في تركيا بدءًا من عام 2012 كانت تستهدف الإضرار باستقرار السياسة الداخلية التركية. وفي حين أن هذه التدخلات المباشرة للتنظيم في السياسة انتهت بالإخفاق مع محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016، وجرى تطهير سياسة البلاد من هذا الهيكل غير القانوني وغير الشرعي، فإن منظمة غولن الإرهابية خلال هذه العمليات أجرت أيضًا دراسات استهدفت الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية، ويمكن إعطاء استهداف مؤسسة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ووكيلها في الحادث الذي وقع باسم أزمة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا مثالاً على ذلك، فهذا الحادث تدخل من الداخل يستهدف بشكل مباشر سياسة تركيا تجاه سوريا.[13]

خلال العقد الثاني من حكم حزب العدالة والتنمية دخلت تركيا التي ظهرت دولة نموذجية للشرق الأوسط في بداية الربيع العربي- في اتجاه مضطرب مع انعكاس رياح التغيير في المنطقة. ويمثل الانقلاب العسكري في مصر الذي حدث في يوليو 2013 نقطة تحول مهمة في تحويل عملية الحرية والتغيير في الربيع العربي إلى «شتاء عربي» وإلى عملية استبدادية جديدة، وعلى غرار دعم هذه العملية في الفترة الفرعية الأولى بدأت

تركيا وحلفاؤها يتعرضون للتهميش من قبل الدول والجهات الفاعلة الإقليمية التي دعت إلى العودة إلى فترة ما قبل الربيع العربي.

كانت أنشطة التنظيمات الإرهابية مثل داعش ووحدات حماية الشعب التي تهدد تركيا بشكل مباشر كما هو مطلوب في هذه التطورات، وموقف الحلفاء الغربيين تجاه هذه التنظيمات الإرهابية- كانت عوامل أدت إلى عزل تركيا في المنطقة، ونتيجة لهذه التطورات، تعرض أمن الحدود التركية للتهديدات والاعتداءات، وتوترت العلاقات مع الدول الغربية، وبخاصة مع الولايات المتحدة، ودخلت العلاقات مع روسيا في عملية متوترة؛ بسبب احتلال شبه جزيرة القرم وأزمة إسقاط الطائرة المقاتلة، وتوقفت العلاقات مع الدول الأوروبية بسبب انقطاع عملية السعي لنيل العضوية في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ولسوء الحظ تسببت كل هذه التطورات في هيمنة الأجندات السلبية على السياسة الخارجية التركية طوال هذه الفترة.

فاعلون جدد في السياسة الخارجية التركية

خلال عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، جلب سعي تركيا الطموح في السياسة الخارجية معه حقيقة أن المؤسسات والجهات الفاعلة الجديدة كانت حاسمة ومؤثرة في مجال السياسة الخارجية، ومع تنوع الجهات الفاعلة، كان هناك أيضًا تنوع في محتوى السياسة الخارجية التركية؛ لأن الجهات الفاعلة ذات الخصائص المختلفة تسمح للحكومة بالتصرف بشكل مختلف في قضايا السياسة الخارجية. وقد جرى التخلي عن المنظور الشامل القائم على «كل شيء أو لا شيء» مع الدول الأخرى الذي كان سمة عامة لفترة ما قبل حزب العدالة والتنمية، وفكرة إقامة علاقات من دولة إلى أخرى فقط، وبدلًا من ذلك جرى تطوير نهج تنوع عملي يركز على المصالح الوطنية على أساس عقلاني.

خضعت وزارة الخارجية لعملية إعادة هيكلة شاملة خلال عهد حزب العدالة والتنمية، وزاد عدد الموظفين والممثلين الأجانب للوزارة بشكل كبير. وبدءًا من اليوم تواصل المنظمة الحالية للوزارة أنشطتها بطاقم مناسب لتركيا الجديدة وبمنظور جديد، كما زادت تركيا مؤخرًا بشكل كبير من عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج (253 بعثة مختلفة) وأصبحت خامس دولة لديها أكبر عدد من البعثات الأجنبية في العالم.

بالإضافة إلى وزارة الخارجية التي كانت الناقل التقليدي الرئيس للسياسة الخارجية التركية خلال عهد حزب العدالة والتنمية- اضطلعت المؤسسات الجديدة المشاركة في عمليات السياسة الخارجية بدور مكمل لعمل وزارة الخارجية، وأجرت دراسات تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية المتنوعة للحكومة، وتشمل هذه المؤسسات،

وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) التي زادت أنشطتها في مجال المساعدة الإنمائية، ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ (AFAD) التي أُنشِئت في عام 2009، ورئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة (YTB) التي أُنشِئت في عام 2010، ومؤسسة معارف التركية (TMV) التي أُنشِئت في عام 2016، ومعهد يونس أمره (YEE) الذي بدأ أنشطته في عام 2009، ورئاسة الشؤون الدينية التي زاد ظهورها الدولي ومجال نفوذها في السنوات الأخيرة، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والشركات العاملة في مختلف المجالات.

فواعل القوة الصلبة

بعد زيادة قدرتها العسكرية والاقتصادية والسياسية على النحو الذي تتطلبه الديناميكيات والظروف الداخلية والخارجية- أعادت تركيا هيكلة المؤسسات الأمنية (الجيش والشرطة والاستخبارات) في البلاد على النحو الذي تستدعيه سياستها الخارجية النشطة التي تتبعها. تاريخيًّا، منذ سنين الجمهورية الأولى كانت وظيفة المؤسسات الأمنية حماية نظام الجمهورية العلماني وحراسته ضد التهديدات الداخلية حتى زمن قريب، وبدأت بشكل تدريجي وعلى نطاق أوسع بعد 15 تموز/ يوليو بالعودة إلى وظيفتها الأصلية. بتركيز القوات المسلحة التركية وجهاز الاستخبارات القومي فعالياتهما الرادعة على التهديدات الخارجية ضد الاستقلال السياسي ووحدة الأرض، خرجا من كونهما أحد العناصر/ الفواعل الرئيسة للسياسة الداخلية، وأصبحا عنصرَي السياسة الخارجية الأساسية.

أصبح كلّ من القوات التركية المسلحة وجهاز الاستخبارات القومي بزيادة قدراتهما المؤسساتية بشكل جدّيّ عقب التحول العقلي والمؤسساتي في الآونة الأخيرة- عناصر/ فواعل مؤثرة في السياسة الخارجية، متحملةً أدوارًا مهمةً جدًّا في سير السياسة الخارجية عقب توسيعها مساحة نشاطاتها خارج الدولة. بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016م، قيّد التعديل القانوني القاضي بربط قيادة قوات الدرك وقيادة أمن السواحل المتصلتين بالقوات المسلحة التركية، بوزارة الداخلية بشكل كبير- حدود مساحات وظيفة القوات المسلحة المتعلقة بالسياسة الداخلية، وحدد مساحة مهمتها من جديد بحماية الدولة ضد التهديدات الخارجية وأمن الحدود. وبالمرسوم الرئاسي الصادر في الجريدة الرسمية في 15 تموز/ يوليو عام 2018 رُبطت القوات التركية المسلحة بوزارة الدفاع القومي وعُدِّل موقعها في البرتوكول من جديد، وأُكِّد دور القوات التركية المسلحة بوصفها مُنفِّذة للسياسة الخارجة بواسطة هذه التعديلات الدستورية.

نفذت القوات المسلحة التركية بعد حملتها في قبرص التركية عام -1974 أخطر حملاتها في سوريا في الفترة التي تلت 15 تموز/ يوليو مباشرة. أصبحت القوات التركية المسلحة التي نفذت مع جهاز الاستخبارات القومي أربع حملات عسكرية واسعة (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام، ردع الربيع) من أجل حماية حدود تركيا الجنوبية- أهم فاعل في سياسة تركيا تجاه سوريا. بفضل هذه الحملات العسكرية التي طهرت حدودنا هناك من العناصر الإرهابية أو حيدتهم- أُنشئت منطقة آمنة على الحدود السورية-التركية. بعد تحوّل الاهتمام نحو مساحة السياسة الخارجية، بدأت التهديدات الخارجية بالتلاشي بشكل ناجح بفضل الجهود المشتركة للقوات التركية المسلحة وجهاز الاستخبارات القومي في سياق محاربة الإرهاب في الخارج، وهكذا جرى تقييد نفوذ المنظمات الإرهابية المعادية لتركيا داخل البلد وخارجه. وقد أدّت القوات المسلحة التركية التي تعمل أيضًا بوصفها جزءًا من الهياكل الدولية متعددة الأطراف مثل مهمة الناتو في أفغانستان- مهمات فعالة نيابة عن تركيا في الأزمات الإقليمية مثل ليبيا وقطر والصومال. كما أسهم الدعم المُقدّم لأذربيجان في حرب كاراباغ الثانية بشكل حاسم في كسب الحرب[14]. ويجب تقييم افتتاح تركيا لقواعد عسكرية في الخارج ضمن سياق دور القوات المسلحة التركية في السياسة الخارجية أيضًا. حتى إن اختلفت أسباب الافتتاح ومساحات النشاط والأرضية القانونية، فإنّ وجود قواعد تركيا العسكرية في كل من العراق، وسوريا، والصومال، وقطر، وليبيا مهم من ناحية إشارته لزيادة ظهور عناصر القوة الصلبة في العقد الثاني لحكومة العدالة والتنمية.

فواعل القوة الناعمة

قامت تركيا لتنويع الوسائل ومساحات النشاط في السياسة الخارجية عن طريق تحريك عناصر القوة النائمة- بتفعيل عدد كبير من مؤسسات الدولة في عهد حكومة العدالة والتنمية بهدف الإسهام في نشاطات وزارة الخارجية، وتحديدًا من أجل أن تصبح مؤثرة في مجال الدبلوماسية الثقافية. هذه المؤسسات التابعة للحكومة يمكن سَبرها عن طريق تقسيمها إلى: مؤسسات أُنشئت سابقًا وفعّلتها حكومة العدالة والتنمية، ومؤسسات أنشأتها حكومة العدالة والتنمية.

المؤسسات المفعّلة

تأتي وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا-TIKA) التي أُنشِئت عقب انتهاء الحرب الباردة واستقلال الدول التركية مباشرة- على رأس أهم ممثلي القوة الناعمة التركية، وقد أصبحت وكالة التعاون والتنسيق التركية أحد أهم ممثلي صورة تركيا الإيجابية

بمساعداتها الإنسانية والتنموية التي قدمتها في العديد من دول إفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والبلقان.[15] على الرغم من أن تيكا بدأت أنشطتها في عام 1992، إلا أنها وسعت بشكل كبير جغرافيتها ومجال النفوذ الذي نفذت فيه أنشطتها خلال حكومة العدالة والتنمية. وهكذا، فميزانية المؤسسة بين عامي 2013–2003 تعادل خمسة أضعاف ميزانيتها بين عامَي 2002–1992 والمساعدات التنموية التي قدمتها في هذه الفترة تعادل أربعة أضعاف ما قدمته في عقدها الأول.[16] تسهم تيكا بمكاتبها في أكثر من ستين دولة وبأنشطتها في حوالي 170 دولة– بشكل جِدّي في السياسة الخارجية من خلال مساعداتها التنموية ومشروعات البنية التحتية. ويمكن القول: إن تيكا من خلال النشاطات التي تجريها في مجال المساعدات التنموية تسهم في صورة تركيا الإيجابية في الساحة الدولية، ومن هذه الناحية فهي المؤسسة الأكثر إسهامًا في القوة الناعمة التركية وبناء السمعة (أو الهوية البصرية Nation branding).[17]

عُرِف مجال عمل رئاسة الشؤون الدينية المؤسَّسة في عام 1924 بـ(تسيير الشؤون المتعلِّقة بالعبادة والاعتقاد الإسلامي وإدارة المؤسسات الدينية)[18]، وبناءً على هذا

المجال تركزت فعالياتها في الداخل. في ظل حكومة العدالة والتنمية، نُقِلت رئاسة الشؤون الدينية من مرتبة المديرية العامة إلى المستشارية بالتعديل القانوني سنة 2010، وأصبحت تابعة بشكل مباشر لرئاسة الجمهورية سنة 2018. آلت رئاسة الشؤون الدينية، التي جرى تعزيز مرتبتها وبنيتها التنظيمية، إلى حال مهمّة من ناحية الدبلوماسية الدينية والثقافية وموقع تركيا في خريطة العالم الإسلامي. برز رؤساء المؤسسة في الساحة الدولية، وبدؤوا يؤدّون أدوارًا في مسائل تهم السياسة الخارجية. وقد أُسِّس وقف الديانة التركية في عام 1974 بهدف دعم نشاطات رئاسة الشؤون الدينية، وبشكل موازٍ لتحقيق رسالة الرئاسة، وهذا زاد من حجم الأنشطة الإنسانية والثقافية في الخارج.

المؤسسات المنشأة حديثًا

إضافةً إلى هذه المؤسسات، تولّت أيضًا مؤسسات أخرى، مثل رئاسة الأتراك في الخارج والجاليات ذات القرابة، ومعهد يونس أمره، ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ، ووقف المعارف التركي- التي أنشأتها حكومة العدالة والتنمية أدوارًا مهمة جدًّا في إدامة القوة الناعمة التركية في الساحة الدولية. هذه المؤسسات التي هي حاملة للدبلوماسية الثقافية التي تمارسها تركيا خاصة في الأراضي التي يمتد فيها تراثها التاريخي والثقافي- تمكّن من الاستخدام الفعال لموارد القوة الناعمة مع أنشطتها في مجالات الشتات، واللغة، والثقافة، والمساعدات الإنسانية، والتعليم. وإن رئاسة الأتراك في الخارج والجاليات ذات القرابة التي أُسِّست في الأصل بهدف تطوير علاقات الأتراك الذين يعيشون في الخارج والمجتمعات ذات القرابة والتي هي مؤسسة المهجر التركية- تقدم إسهامًا جادًّا في القوة الناعمة للبلاد من خلال أعمالها في مجال التعليم، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية. إن مجال عمل المؤسسة الأساسي هو برنامج المنحة التركية الموجه للمواطنين الأتراك في المهجر، ومجتمعات القرابة والنسب، والطلبة الدوليين. تقوم الرئاسة التي تقوم بأنشطة للمواطنين الأتراك في كل منطقة من مناطق العالم، وبخاصة في أوروبا، بإجراء أنشطة متعلقة بالجماهير الكبيرة التي تُعرَّف على أنها مجتمعات القرابة في منطقة جغرافية واسعة، حيث يمتد التراث التاريخي والديني والثقافي. بالإضافة إلى ذلك، فإنها توفر للطلاب من كل دول العالم تقريبًا منحًا دراسية للتعليم العالي، وهذا يسمح لهم بمواصلة تعليمهم في تركيا. إنّ الطلاب الذين تجلبهم المؤسسة إلى تركيا وتمكّنهم من إكمال دراستهم هم القوة الدافعة في زيادة تأثير تركيا العالمي على المدى المتوسط والطويل. يسهم الطلاب الذين يدرسون في تركيا ويعودون إلى بلدانهم في تنمية العلاقات الثنائية بين تركيا ودولهم. إنّ وَقْفَ المعارف التركي الذي أُسِّس مباشرة بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016م بوصفها

مؤسسة تعليمية بديلة لنشاطات تنظيم فتح الله غولن الإرهابي التعليمية خارج تركيا- يؤدّي دورًا فعّالًا في القضاء على الآثار السلبية لهذه المنظمة، كما يسهم في قوة تركيا الناعمة.[19] تُذكَر المدارس التي يمارس فيها تنظيم فتح الله غولن الإرهابي فعالياته التعليمية خارج تركيا على أنها «مدارس الأتراك»، وتشكّلت صورة عن هذه المدارس على أنها الممثل المشروع لتركيا.[20] إن وَقْف المعارف التركي، المُؤسَّس سنة 2016 لإصلاح هذه الصورة، يُعَدّ منذ تأسيسه صاحب الصلاحية الوحيد -عدا وزارة التعليم القومي- بإنشاء مدارس نيابة عن تركيا في الخارج، وهدف الوقف الرئيس هو إنشاء سمعة (Branding) تركيا في مجال التعليم الدولي، ويسهم الوقف، الذي ينفّذ أنشطة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، في الدبلوماسية الثقافية التركية، ويعد قاطرة الدبلوماسية التعليمية.[21]

تنظّم منظمة آفاد؛ المنظمة الوطنية والدولية لإدارة الكوارث والمساعدة في تركيا، دورات تدريبية بالتعاون مع المؤسسات الدولية في مجال إدارة الكوارث، وتشارك خبراتها مع المؤسسات ذات الصلة في البلدان الأخرى، وتقدّم المساعدة الدولية في حالات الكوارث والطوارئ. وحتى الآن، نفّذت أنشطة إغاثة في ستين دولة مثل هايتي، واليابان، وتشيلي، وميانمار، والصومال... التي احتاجت إلى المساعدة بسبب الفيضانات، والمجاعة، والجفاف، والحرائق، والاضطرابات الداخلية؛ كما نفّذت عمليات إغاثة إنسانية في دول قريبة من تركيا، مثل ليبيا، وتونس، ومصر، وسوريا.[22]

إن الغرض الرئيس من معهد يونس أمره، الذي يقع في مركز أنشطة تركيا في مجال الدبلوماسية الثقافية- هو الترويج لتركيا وتراثها الثقافي ولغتها التركية وثقافتها وفنها؛ لهذا الغرض، افتتح المعهد أكثر من ستين مكتبًا تمثيليًّا في دول مختلفة، والهدف من هذه المراكز الثقافية هو التعريف بتركيا من خلال البرامج الثقافية، بالإضافة إلى تعليم اللغة التركية. بدأ المعهد بافتتاح التمثيليات في الجغرافيا القريبة لتركيا، ثم في جغرافيات مختلفة أخرى، وقام ببرامج تعليم اللغة والبرامج الثقافية، وبرامج علم التركيات التي دعم فتحها، وانتهاءً ببرامج التبادل الطلابي، وجميع هذه البرامج «أسهم في وصول تركيا إلى أهدافها في السياسة الخارجية التركية من خلال الإسهام في تواصل تركيا، وصورتها، وقيمة سمعتها (هويتها البصرية) على المستوى الإستراتيجي»[23].

الفواعل التجارية والاقتصادية

يشارك الفاعلون الاقتصاديون والتجاريون المتمركزون في تركيا في عمليات السياسة الخارجية أيضًا، ويسهمون في سياق القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية، حيث تمتلك تركيا اليوم علامات تجارية مهمة تعمل في قطاعات مختلفة، وتحظى بالتقدير في جميع

أنحاء العالم. على سبيل المثال، تُعَدّ الخطوط الجوية التركية؛ شركة الطيران التي تطير إلى أكثر الوجهات المختلفة في العالم- واحدة من أكثر شركات الطيران احترامًا في العالم. تربط الخطوط الجوية التركية تركيا بالدول الأخرى، وهذا يجعلها مركزًا للطيران المدني. لا يمكن تفسير السبب الذي يجعل الشركات التجارية العاملة في قطاع الطيران تطير إلى وجهات مختلفة- من خلال المصالح التجارية الخاصة بالشركة فقط؛ بل يسهم هذا في تعزيز سمعة البلد أيضًا من جهة (العلامة التجارية)، ويمكن أن يتحول ذلك إلى أداة دبلوماسية، وفي النهاية يمكّن الأشخاص والمناطق الجغرافية والفرص من الالتقاء ببعضهم بعضًا[24].

تأتي شركات الصناعة الدفاعية على رأس العناصر التجارية الرائدة في عهد حزب العدالة والتنمية. وإنّ حصاد ثمار الاستثمارات التي أجرتها الحكومة في العقد الأول بدأ في العقد الثاني، إذ تنتج المؤسسات المشتركة مع الدولة ومؤسسات القطاع الخاص مجموعة واسعة من المنتجات وتسوقها بنجاح في السوق العالمية. وإن الاختراق في مجال الطائرات بدون طيار (UAV) -على وجه الخصوص- هو مجال حديث الرأي العام العالمي. وتجذب الطائرات بدون طيار التي تنتجها شركات مثل بايكار، وتوساش، وفيستل، وإس تي إم لتلبية الاحتياجات المختلفة- اهتمامًا كبيرًا في السوق العالمية. كما أن نجاح المَرْكَبات الجوية المسلحة بدون طيار بيرقدار (SİHA) التي أنتجتها شركة بايكار- في حروب سوريا، وليبيا، وكاراباغ، وأوكرانيا، وفي مكافحة الإرهاب، يزيد أيضًا من الطلب على منتجات الصناعة الدفاعية التركية. إن إسهام شركات الصناعات الدفاعية في السياسة الخارجية لا ترجع فقط إلى منافعها التجارية؛ بل يجري تقديم المنتجات والخدمات التي تنتجها هذه الشركات بشكل أساسي إلى القوات المسلحة التركية، ومن هنا فهي تسهم في تحسين قدرة عناصر القوة الصلبة في تركيا.[25]

وهناك شركات تركية أيضًا حققت نجاحًا مماثلًا في مختلف مجالات الاقتصاد. يمكن للشركات التركية العمل في جميع أنحاء العالم في العديد من القطاعات الاقتصادية، وبخاصة البناء، ويمكنها التنافس مع شركات الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي حصر الفاعلين الاقتصاديين والتجاريين في الشركات فقط، بل يمكن عدّ الأعمال والاستثمارات الدولية للمؤسسات التي تمثل عالم الأعمال، مثل TOBB، TÜSİAD، MUSIAD، DEİK، التي يمكن تعريفها على أنها مؤسسات ما فوق شركاتية- من الفواعل في السياسة الخارجية أيضًا.

منظمات المجتمع المدني

لم يعد البيروقراطيون المحترفون في وزارة الخارجية في تركيا هم المنفذون والمحددون الوحيدون للسياسة الخارجية. بادئ ذي بدء، تجذب قضايا السياسة الخارجية انتباه الجمهور أكثر من أي وقت مضى، فالمجتمع المدني، الذي يجبر صانعي القرار على اتخاذ قرارات ومواقف بشأن

قضايا معينة- بدأ في خلق توقعات وأجندة حول قضايا السياسة الخارجية. ثانيًا، بدأت منظمات المجتمع المدني المنشأة لأغراض مختلفة في القيام بأنشطة فعالة في مجال السياسة الخارجية. يمكن لهؤلاء الفاعلين الجدد في السياسة الخارجية الذين هم خارج الهيكل البيروقراطي- اتخاذ المزيد من المبادرات من مؤسسات الدولة؛ لأنها يمكن أن تكون أكثر مرونة. تقوم منظمات المجتمع المدني التي منشؤها تركيا بأنشطة فعالة للغاية في جميع أنحاء العالم تقريبًا؛ ليس من خلال المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية فقط، بل إنها تقدم أيضًا إسهامات مهمة في التنمية الاقتصادية للدول التي تعمل فيها، وفي حل المشكلات السياسية. بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية والتنموية، تقوم منظمات المجتمع المدني أيضًا بأنشطة تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، والأنشطة التعليمية، والثقافية، وأنشطة الحماية وبناء السلام. وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وسّعت منظمات المجتمع المدني التركية قدراتها والمنطقة الجغرافية التي تعمل فيها، وبالإضافة إلى أنشطة المساعدة الإنسانية المنتظمة، تضع منظمات المجتمع المدني أيضًا بصمتها في الأنشطة الدولية المتعلقة بحالات الكوارث والطوارئ. كما يجري تنفيذ العديد من أنشطة المساعدة التنموية من أجل المحافظة على الإسهام الدائم في المساعدات الإنسانية على المدى المتوسط والبعيد. على سبيل المثال، إنّ إنشاء المدارس في بلدان مختلفة يهدف إلى تنشئة الموارد البشرية التي تحتاج إليها البلدان؛ كما تسعى أبنية مثل دور الأيتام، والمشافي، وآبار المياه لإيجاد حلول دائمة للمشكلات الاجتماعية. في الوقت ذاته، فإنّ الهدف من إنشاء هذه المنشآت هو حماية الأقليات في المجتمع.

كما أنّ منظمات المجتمع المدني تقوم بأنشطة حل النزاعات وبناء السلام بالتنسيق مع الدولة. على سبيل المثال، تُعَدّ هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH) واحدة من أكثر منظمات المجتمع المدني نشاطًا في تركيا على المستوى الدولي، وقد جرى تضمينها في لجنة المراقبة المستقلة لعملية مورو للسلام في أثناء حل النزاع الذي استمر لعقود في الفلبين، ونفّذت أنشطة بالتنسيق مع مؤسسات ذات صلة بالدولة، ويُعَدّ هذا تطورًا مهمًّا لمنظمات المجتمع المدني، فهو ذو أهمية من حيث تنوّع الفاعلين وأدوات الدبلوماسية التركية.[26]

تقوم منظمات المجتمع المدني أيضًا بإجراء أنشطة لحماية المدنيين في ظروف الحرب ضمن نطاق الدبلوماسية الإنسانية. ويمكن في هذا السياق تقييم أعمال تبادل الأسرى التي تقوم بها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH) في مختلف الأزمات. في عام 2013، أدّت هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات دورًا فاعلًا في تحرير 2130 مدنيًّا، من بينهم مواطنون أتراك، من نظام الأسد عن طريق

تبادل الأسرى.[27] هذه الأنشطة مهمّة من حيث إظهار أن الدبلوماسية غير الرسمية تكتسب أهمية في الحالات التي تُغلَق فيها سُبُل الدبلوماسية الرسمية، أو لا تؤدي إلى نتائج. إنّ الأمثلة الملموسة المعطاة تُظهر انعكاس التنسيق والمهام التكاملية بين المجتمع المدني والدولة على مساحة الدبلوماسية.

قضايا جديدة في السياسة الخارجية التركية

كان نهج السياسة الخارجية المستقل لأنقرة الذي كان مفضّلًا خلال حكومات حزب العدالة والتنمية- يتطلب من تركيا أن تكون فعالة في قضايا أخرى إلى جانب القضايا الأمنية. وقد جرى تنفيذ السياسة الخارجية التركية طوال القرن العشرين تقريبًا عن طريق التركيز على السياسات العليا، وخلال عهد حزب العدالة والتنمية، تحقق تنوع مهمّ في قضايا السياسة الخارجية.

بدأت تركيا بصفتها دولة كبيرة وذات نفوذ في إيلاء أهمية لكل قضية سياسية واقتصادية وعسكرية تقريبًا في سياستها الخارجية، ويختلف تحديد أولويات الموضوعات وفقًا للموضوع الذي كانت تجري مناقشته. بعبارة أخرى، نجد اليوم أنّه عند الضرورة في السياسة الخارجية التركية، عندما تكون الأمور العسكرية حاضرة، فإنّه يمكن أن تكون القضايا التجارية في قلب العلاقات مع الدولة المعنية أيضًا. في هذا الجزء من الدراسة، تجري مناقشة التطورات المهمة التي تعمل على تنويع السياسة الخارجية التركية خلال عهد حزب العدالة والتنمية تحت ثلاثة عناوين فرعية، هي: القضايا الجديدة، والمناطق الجغرافية الجديدة، والاهتمامات الجديدة.

موضوعات جديدة: الاقتصاد وصناعة الدفاع والقضايا العالمية

قامت حكومات حزب العدالة والتنمية التي أعطت الأولوية لتنويع سياستها الخارجية من أجل التخلص من التبعية التقليدية- بتنويع محاور وقضايا السياسة الخارجية، وقد أدّى تطوير العلاقات مع الدول غير الغربية والتعامل مع الدول التي تعاني مشكلات تاريخية تحت عناوين منفصلة- دورًا مهمًّا في إدراك تركيا وفهمها سياستها الخارجية المستقلة.

وقد اتُّخِذت خطوات لتقليل التّبعات أو القيود الاقتصادية والعسكرية التي تُعَدّ ضرورية لتنفيذ نهج مستقل في السياسة الخارجية. وبهذا المعنى، فإن تسليط الضوء

على الاقتصاد بوصفه موضوعًا مركزيًّا في علاقات تركيا مع العديد من البلدان، وبخاصة مع حلفائها الغربيين التقليديين- هو أحد السمات البارزة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية.

وبالمثل جرى اتخاذ خطوات مهمة في اتجاه تقليل التبعية الأجنبية في صناعة الدفاع، وهي جزء لا يتجزأ من السعي وراء الاستقلال في السياسة الخارجية. لقد تحوّلت السياسة الخارجية التركية في حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مستوى يمكن أن يظهر ردود أفعال بشأن القضايا غير التقليدية، وتبرز قضايا مثل أزمة المناخ والطاقة والأمن الغذائي بوصفها قضايا جديدة للسياسة الخارجية التركية.

ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية

بدأت تركيا، التي طورت وشكّلت سياستها الخارجية تقليديًّا في الغالب على محور الأمن- في إعطاء الأولوية لقضايا أخرى غير الأمن خلال عهد حزب العدالة والتنمية. في الفترة الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية على وجه الخصوص، تبنت تركيا فهمًا للسياسة الخارجية يضع القضايا الاقتصادية في المركز؛ لهذا السبب فضل

بعض الأكاديميين وصف تركيا بأنها «دولة تجارية» في هذه الفترة.[28] إن ظهور القضايا الاقتصادية في السياسة الخارجية هو نتيجة للاختراقات الاقتصادية التي شوهدت في العقد الأول من حكومة حزب العدالة والتنمية.

يمكن قراءة ظهور القضايا الاقتصادية في العلاقات الثنائية والمتعددة المستويات في هذه الفترة بوصفها نتيجة لمبادئ السياسة الخارجية المذكورة سابقًا وفهمها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي العالمي الذي اكتسب زخمًا تصاعديًّا خاصة حتى الأزمة المالية العالمية عام -2008 كان فعّالًا أيضًا في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن الديناميكية الأكثر أهمية هنا هي أن حزب العدالة والتنمية أبعد السياسة الخارجية عن إطار الخطاب الأمني.

على سبيل المثال، تتجاوز حقيقة أن القضايا الاقتصادية أصبحت بندًا على جدول الأعمال في العلاقات مع الولايات المتحدة الأداء المعتاد للسياسة الخارجية التركية. وبالمثل، فإن تقييم القضايا الاقتصادية في إطار مبدأ الفصل وضمان الاستمرارية التجارية مع روسيا ذات العلاقات المتفاوتة مع تركيا صعودًا وهبوطًا- هو تطور حدث في عهد حزب العدالة والتنمية.

ترتبط حقيقة أن القضايا الاقتصادية أصبحت على جدول أعمال السياسة الخارجية ارتباطًا مباشرًا بالأداء الاقتصادي لتركيا أيضًا، وكان لنمو الاقتصاد الكلي المستقر الذي استمر في الغالب خلال حكم حزب العدالة والتنمية- تأثير إيجابي في أرقام الصادرات، حيث أصبحت أداة للسياسة الخارجية.

يوضح الجدول1 أرقام الصادرات والواردات وإجمالي تجارة تركيا الخارجية خلال حكم حزب العدالة والتنمية. عند فحص الجدول، نجد أن أرقام الصادرات زادت بشكل مطرد، وأصبحت القضايا الاقتصادية مهمة للغاية، بحيث لا يمكن تجاهلها في العلاقات مع الدول الأخرى.

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي حجم التجارة الخارجية
2002	35.761.981	51.270.196	87.032.177
2007	107.271.750	170.062.715	277.334.465
2012	152.461.737	236.545.141	389.006.878
2017	156.992.940	233.799.651	390.792.591
2021	225.264.314	271.422.758	496.687.072

الجدول1: الصادرات والواردات وإجمالي حجم التجارة الخارجية لتركيا

(2002–2021، مليار دولار)

المصدر: Trademap ، https: / /www.trademap.org،

(تاريخ دخول الموقع: 24 يوليو 2022).

كان من التغييرات المهمة في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية في الفترة ما بين 2002–2022 تنوع كل من الفاعلين الاقتصاديين، والدول التي أُقِيمت معها العلاقات، وقطاعات السلع والخدمات الخاضعة للتجارة الخارجية. وقد زادت تركيا من عدد الدول التي أقامت معها علاقات تصدير واستيراد، ونوّعت مواردها من حيث استيراد المنتجات المهمة استراتيجيًّا.

بهذه الطريقة، يجري تقليل مخاطر التبعية الاقتصادية. على سبيل المثال، من أجل تقليل الاعتماد على روسيا في واردات الغاز الطبيعي، جرى إبرام اتفاقيات مع أذربيجان وإيران، في حين جرت زيادة حجم تجارة الغاز الطبيعي المسال مع قطر. كان الاعتماد على الولايات المتحدة من حيث الإنفاق الدفاعي محدودًا بسبب العلاقات الاقتصادية التي أُقِيمت مع دول مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، وتطوّر الفرص المحلية.

قامت تركيا، التي كانت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث الصادرات في التسعينيات- بتنويع سوق صادراتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتضم الشرق الأوسط والدول الإفريقية والآسيوية في شبكة أسواقها. وبالمثل، جرى توسيع سوق الاستيراد،

وتطوير العلاقات مع الدول المختلفة، ولاسيما في مجال الغاز الطبيعي وصناعة الدفاع، حيث توجد تبعيات محفوفة بالمخاطر.[29]

التطورات في صناعة الدفاع

يتمثل أحد أكبر تحركات تركيا في الخطوات التي تتخذها في صناعة الدفاع لتحقيق هدف سياستها الخارجية الاستباقية والحازمة والمستقلة، وبهدف تطوير أسلحة «محلية ووطنية»، أصبحت تركيا لاعبًا مؤثرًا على نطاق عالمي في وقت قصير، ولاسيّما من خلال الذخيرة العسكرية والمسيّرات التي تنتجها. زادت تركيا التي أصبحت دولة مكتفية ذاتيًّا تمتلك الأسلحة وأنظمة الأسلحة الوطنية- من فرصة اتخاذ زمام المبادرة في السياسة الخارجية. بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016م على وجه الخصوص- حددت تركيا إستراتيجية وطنية فعالة، وطبّقت سياسة دفاع وأمن محلية ووطنية، واكتسبت مكانة أكثر استقلالية في السياسة الخارجية.

بالإضافة إلى الهيكلية المستقلة والمتمحورة حول أنقرة لفهم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 في تركيا، والمشكلات التي واجهتها الحرب ضد الإرهاب، والديناميات الإقليمية المتغيرة في عملية ما بعد الثورات العربية، والتهديدات لأمن تركيا، بسبب الحرب الأهلية السورية على وجه الخصوص، ومحاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016.

إن الديناميات السياسية الداخلية المتغيرة وانعكاساتها على المؤسسات الأمنية التركية والأزمات المستمرة على نطاق عالمي- هي الأسباب الرئيسة لتحول السياسة الخارجية والدفاعية التركية، وتُعَدّ صناعة الدفاع أحد المجالات الرئيسة التي ينعكس فيها هذا التحول.[30]

كان للقدرة العسكرية التي تُعَدّ أحد أهم المتطلبات الأساسية لاتباع سياسة خارجية مستقلة، والتطور السريع لصناعة الدفاع- آثار مهمة جدًّا في السياسة الخارجية التركية. وقد انخفض اعتماد تركيا على الدول المصدرة للأسلحة. وعلى وجه الخصوص، اكتسبت تركيا بوسائلها الخاصة فرصة لمحاربة الإرهاب الذي يوصف بأنه خاصرة رخوة بشكل مستمر وفعال.

ومع تطور صناعة الدفاع الوطني، جرى تحديد إستراتيجية عسكرية جديدة ومفهوم مكافحة الإرهاب. وقد جرى التخلي عن سياسة «الانتظار والترقب» التقليدية، واتُّخِذت تدابير وقائية ضد التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي للبلاد.

ثانيًا، أصبحت تركيا عامل تغيير في قواعد اللعبة، ورادعًا في العديد من الأزمات الإقليمية بمنتجاتها الإستراتيجية. بعد التطورات في صناعة الدفاع، وصلت إلى قوة يمكنها العمل بمفردها، واتخاذ موقف في الأزمات الإقليمية. إن عملية درع الفرات والعمليات العسكرية اللاحقة التي نُفِّذت في شمال سوريا مباشرة بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016 تشير إلى ذلك. ويجب تقييم العمليات العسكرية التي نُفِّذت دعمًا لحكومة الوفاق الوطني الحليفة في ليبيا، والوجود العسكري التركي في شرق البحر المتوسط، والدعم العسكري المقدّم لأذربيجان في حرب كاراباخ الثانية- في سياق التطورات في صناعة الدفاع.

ثالثًا، بعد التطورات في صناعة الدفاع، اكتسبت تركيا مكانة جديدة على نطاق عالمي، وأصبحت ذات موقع مؤثّر بين الدول المصدرة للأسلحة. ووفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فإن ترتيب تركيا بين الدول المصدرة للأسلحة هو 16 في عام 2021. وقد أظهرت مبيعات الأسلحة من عام 2002 إلى عام 2021، اتجاهًا متزايدًا. وعند فحص بيانات المؤسسة نفسها بشأن الدول المستوردة للأسلحة، يُشار إلى أن تركيا كانت في المرتبة الحادية عشرة عام 2021، لكن استيراد الأسلحة انخفض تدريجيًّا منذ عام 2012. عند قراءة البيانات معًا يُلاحَظ وجود علاقة سببية بين انخفاض واردات الأسلحة وزيادة معدل التوطين في صناعة الدفاع.[31]

من المعلوم أن أذربيجان وماليزيا وتركمانستان وكازاخستان وباكستان ودول الشرق الأوسط بشكل عام (دول الخليج على وجه الخصوص) كانت الدول التي صدّرت إليها تركيا معظم الأسلحة بين عامي 2002 و2021.

رابعًا، ومن الضروري تأكيد استثمارات تركيا الأخيرة في القوة البحرية، ففي السنوات العشر الماضية أصبحت تركيا قوة بحرية يجب أن تؤخذ في الاعتبار في سياق الخطاب السياسي مع مفهوم «الوطن الأزرق»، وفي سياق القوة البحرية العسكرية مع تعزيز قواتها البحرية.[32]

وفي نطاق مشروعات التوطين المستمرة، جرى تحديث الفرقاطات التي تشكّل العمود الفقري للبحرية التركية، وتحديث أنظمة أسلحتها من قبل الشركات المحلية. وفي السنوات الأخيرة قامت تركيا بتصدير أنواع مختلفة من السفن إلى القوات البحرية لدول مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى زيادة قوة البحرية وقدرتها بإسهامات وحدات الصناعة الدفاعية العاملة لتلبية احتياجات البحرية.[33]

القضايا العالمية غير التقليدية

في الآونة الأخيرة، بدأت تركيا في اتخاذ موقف نشط في مكافحة التهديدات العالمية غير التقليدية، مثل التلوث البيئي، وتغير المناخ، وأزمة الغذاء، ومشكلة المياه، وأزمة الطاقة والتنمية المستدامة. وبادرت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى نشر وعي كبير حول هذه القضايا في كل من السياسة الداخلية والخارجية. وبصفتها طرفًا في الاتفاقيات الدولية بشأن هذه القضايا، تتخذ تركيا خطوات لتطوير قدرتها على تلبية متطلبات هذه الاتفاقيات، و اتخاذ مبادرات لحل الأزمات الدولية أيضًا.

فيما يتعلق بتغير المناخ، وقّعت تركيا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2004، وبروتوكول كيوتو في عام 2009. وجرى إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، وخطة العمل التي تنظم الممارسات بين عامي 2011 و2023 ومن ذلك متطلبات هذه الاتفاقيات والبروتوكولات. وفي عام 2021 وقّعت تركيا على اتفاقية باريس للمناخ وسنّ اللوائح اللازمة. وغيّرت تركيا اسم وزارة البيئة والتحضر إلى وزارة البيئة والتحضر وتغيّر المناخ في أكتوبر 2021، وهذا يدل على الأهمية التي توليها هذه القضية.

بالإضافة إلى التغييرات التي يجري إجراؤها في سياق التشريعات المحلية في مجال سلامة الأغذية، يجري اتباع سياسة استباقية لأزمات الغذاء الدولية أيضًا. على سبيل المثال، فإن إقامة العلاقات مع الصومال التي لها مكانة مهمة من حيث سياسة تركيا الإفريقية- بدأت مع البحث عن حل للمجاعة التي حدثت في البلاد في عام 2011. وقدمت تركيا إسهامات مهمة في حل أزمة الغذاء في الصومال بمبادرات رجب طيب أردوغان الذي كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت. وبالمثل، اقترب حل أزمة الحبوب التي حدثت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية من الحل بمبادرات تركيا. وقد بدأت أنقرة توقيع اتفاقية ممر حبوب بين إدارتَي موسكو وكييف لتوفير ملايين الأطنان من الحبوب من أوكرانيا التي تعذر تداولها في السوق العالمية بسبب الحرب.

جغرافيا جديدة: مبادرات السياسة الخارجية

يمكن تعريف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأنه الفترة التي تطور فيها النظام الدولي نحو التعددية القطبية. فمع نهاية الحرب الباردة، لم تستطع تركيا، التي طورت سياسة الاقتراب من دول الاتحاد السوفياتي السابق- اتباع خط نشط في السياسة الخارجية بسبب أوجه القصور الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي الذي خلقته فترة التحالفات في السياسة الداخلية.

وأدت حقيقة بقاء حزب العدالة والتنمية الذي يهدف إلى تطوير هوية جديدة للدولة في السلطة بمفرده منذ عام –2002 إلى زيادة الإمكانات التي تخصصها الدولة للسياسة الخارجية. في ظل الظروف الدولية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دخلت تركيا المناطق الجغرافية التي لم تكن تقليديّا ضمن مجالات اهتمام السياسة الخارجية التركية من أجل تقليل الاعتماد على الغرب، ولاسيما أحواض تركيا القريبة من القارة، إلى رادار صانعي السياسات.[34]

وخلال عهد حزب العدالة والتنمية، حيث زادت الفرص والقدرات، قامت تركيا بتوسيعات مهمة في مناطق جغرافية جديدة مثل إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهكذا، بالإضافة إلى تنوع الموضوعات في سياستها الخارجية، فقد توجهت إلى تنويع المخاطبين والشركاء أيضًا. وتتبع تركيا، التي طورت تقليديًّا علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جميع الدول الغربية تقريبًا– سياسة خارجية متعددة الأبعاد.

بينما استخدمت تركيا هويتها السياسية الغربية/ الأوروبية قبل حكومة حزب العدالة والتنمية– بدأت باستخدام هويات أخرى في السياسة الخارجية جنبًا إلى جنب مع حزب العدالة والتنمية. ومع أن تركيا دولة غربية وشرق أوسطية أو آسيوية، فهي دولة مسلمة وعلمانية في الوقت نفسه. لهذا السبب، تحرص تركيا على استخدام السياسات التي تتطلبها هذه الهويات باعتبارها مكملة لبعضها بعضًا. خلافًا لذلك، لا يُنظَر إلى هذه الهويات المختلفة لتركيا على أنها بديل لبعضها بعضًا. وبناءً عليه، تطورت العلاقات مع العالم الغربي والدول الإسلامية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الأقصى في وقت واحد.

مع إعلان «خطة المبادرة الإفريقية» في عام 1998، كانت تركيا تهدف إلى تطوير سياسة خارجية تجاه إفريقيا، لكن قدرات سياستها الخارجية وظروفها الاقتصادية لم تجعل هذا الانفتاح ممكنًا. أدى فهم السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، التي تتضمن مهام جغرافية جديدة– إلى تطوير العلاقات مع إفريقيا. بسبب التراث التاريخي لتركيا، استمرت العلاقات مع دول شمال إفريقيا إلى حد ما، لكن تطور العلاقات مع إفريقيا جنوب الصحراء تزامن مع عهد حزب العدالة والتنمية.

انضمت تركيا إلى الاتحاد الإفريقي بصفتها عضوًا مراقبًا في عام 2005 وجرى إعلان العام نفسه «عام إفريقيا» في تركيا. وفي عام 2008، أصبحت تركيا شريكًا إستراتيجيًّا مع البنك الإفريقي للتنمية، وعُقدت «قمة التعاون بين تركيا وإفريقيا» في إسطنبول. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أسهمت سياسات تركيا المتعددة الأبعاد، وبخاصة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، في تطوير العلاقات الثنائية مع دول القارة. وبدءًا من

عام 2013، جرى وضع «سياسة الشراكة الإفريقية» حيز التنفيذ في السياسة الخارجية التركية. وتبرز إفريقيا بوصفها جغرافيا حيث يكون أداء السياسة الخارجية التركية مرتفعًا في مجالات مثل المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية وبناء السلام وبناء الدولة والأمن.[35]

يتوافق تاريخ انفتاح تركيا على دول أمريكا اللاتينية مع عام 2006، عندما توقفت عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. أُعلِن هذا العام «عام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي». منذ ذلك الحين، حسّنت تركيا علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون ثنائية في مختلف المجالات. ومع ذلك، أظهرت العلاقات التجارية أيضًا رسمًا بيانيًّا متزايدًا.[36]

تتبوّأ أمريكا اللاتينية مكانة مهمّة في استراتيجية تركيا لتنويع شركائها الاقتصاديين والأسواق، وينطبق الشيء نفسه على بلدان أمريكا اللاتينية. كما طورت تركيا علاقات مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، ورابطة دول الكاريبي، وتحالف المحيط الهادئ، والسوق المشتركة الجنوبية.[37]

وقد جرت إعادة تعريف علاقات تركيا مع آسيا، وهي واحدة من أقرب الأحواض القارية، خلال حكومات حزب العدالة والتنمية وتبوّأت آسيا مكانها بين المناطق الجغرافية الجديدة التي تُهِمّ السياسة الخارجية التركية. تهدف تركيا، وهي دولة آسيوية جغرافيًّا، إلى أن تكون من الدول الرائدة في تحديد السياسات القارية من خلال تحسين علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية في هذه القارة في هذه الفترة.

بفضل العلاقات الوثيقة التي جرى تطويرها مع منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا، تمكنت تركيا أيضًا من تطوير سياسات تجاه المناطق البعيدة جغرافيًّا في آسيا. وبعد عام 2002، زادت من حجم تجارتها من خلال تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية، وأجرت دراسات دبلوماسية من خلال الانخراط في حل الأزمات السياسية والاجتماعية في دول مثل ميانمار والفلبين. وفي عام 2019، أعلنت تركيا عن برنامج للسياسة الخارجية يسمى «مبادرة آسيا.»

اهتمامات جديدة: الاهتمام بالمشكلات الإقليمية والعالمية

تحملت تركيا المسؤوليات في السياسة الدولية بالتوازي مع قدرتها على التطور، وتخلت عن سياستها المتمثلة في عدم المبالاة بالتطورات في منطقتها، وحتى في أي جزء من العالم، وبدأت في اتخاذ مبادرات. واستجابةً للتوقعات الإقليمية والعالمية، قامت

تركيا، بصفتها لاعبًا فاعلًا في تغيير قواعد اللعبة في منطقتها، بتدخلات فعالة في بعض مجالات المشكلات المهمة واحتضنت المناطق التي توجد فيها.

غيّرت تركيا، التي طورت مشروعاتها الإقليمية الخاصة من خلال اتخاذ المبادرات وإرسال وحدات عسكرية إلى مناطق الأزمات الإقليمية- وحدها موازين القوى في العديد من الأزمات الإقليمية من خلال التدخل العسكري في سوريا وليبيا وأذربيجان وقطر.

على سبيل المثال، كان استمرار معارضي النظام في الأزمة السورية ممكنًا بفضل العمليات العسكرية التركية. ولم تسمح تركيا للجنرال الانقلابي حفتر، الذي كان مدعومًا من جهات إقليمية وعالمية في الأزمة الليبية- بالإطاحة بالحكومة الشرعية. إذ بناءً على الاتفاقية التي وقعتها تركيا مع الحكومة الشرعية بليبيا في عام 2019، قدمت تركيا دعمًا عسكريًّا لحكومة الوفاق الوطني، وهي الفاعل الوحيد الذي تعدّه الأمم المتحدة شرعيًّا في ليبيا، ومنعت سقوط طرابلس. وبالمثل، مع الدعم العسكري الذي قدمته في حرب كاراباخ الثانية التي اندلعت في عام 2020، مكّنت تركيا أذربيجان من تحرير أراضي أذربيجان المحتلة من أرمينيا.

كما اتّخذت تركيا التي قامت بتدخلات عسكرية فعالة في المشكلات الإقليمية باستخدام قوتها الصارمة- مبادرات مهمة في مجال الدبلوماسية. وطالما أعطت تركيا الأولوية لإجراء مفاوضات دبلوماسية لحل المشكلات الإقليمية، وبخاصة في السنوات العشر الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، حيث جرت زيادة عدد ونوعية الدراسات المتعلقة ببناء السلام والوساطة.

يتبوّأ حل النزاعات وبناء السلام مكانة مهمة في إستراتيجية السياسة الخارجية لحكومات حزب العدالة والتنمية. وأدت ضرورة العمليات الدبلوماسية في بناء السلام الإقليمي والعالمي إلى قيام تركيا بدور نشط في المحافل الدولية. في هذا الاتجاه، شاركت الأمم المتحدة في أنشطة الوساطة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الأمني في أوروبا.

بالإضافة إلى ذلك، أدّت تركيا دورًا فعّالًا في عمليتي أستانا وجنيف اللتين بدأتا لحل الأزمة السورية. وشاركت بنشاط في عمليات التفاوض التي بدأتها دول مثل إيطاليا وألمانيا في الأزمة الليبية. وبينما كانت تحاول أن تكون على علاقة وثيقة مع دول المنطقة من أجل السلام والاستقرار في القوقاز، فقد حرصت أيضًا على عدم استبعاد أرمينيا. كما أسهمت في استمرار السلام من خلال إقامة اتصالات دبلوماسية مع جميع دول البلقان. وبالمثل، فقد قدمت، بصفتها طرفًا رسميا في عملية التسوية في الفلبين، إسهامات كبيرة في بناء السلام. والمثال الأخير على ذلك هو توقيع الاتفاقية في إسطنبول، التي وفرت حلًا لأزمة الغذاء العالمية من خلال التوسط بين روسيا وأوكرانيا.

حاولت تركيا التي طورت خطابًا سياسيًّا جديدًا وسلوكًا في السياسة الخارجية على نطاق عالمي وفقًا للظروف والديناميكيات الداخلية والخارجية المتغيرة خلال عهد حزب العدالة والتنمية- أن تكون فعّالة في المنصات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الإسلامي، من خلال اتخاذ مبادرات على نطاق عالمي، من أجل ضمان حل المشكلات التي تواجهها هي أو حلفاؤها.

وتسعى تركيا، التي تتبنى إستراتيجية مربحة للجانبين في سياستها الخارجية وتعطي الأولوية للتعاون- إلى أن تصبح أحد الأطراف الفاعلة في وضع جدول الأعمال في القضايا العالمية.

طالبت تركيا بإصلاح المنظمات العالمية والنظام العالمي ومراجعتهما، وعارضت على نطاق عالمي استدامة النظام الدولي الحالي المتمحور حول الغرب، ولفتت الانتباه إلى حقيقة أنه حتى الدول الغربية التي هي قضاة النظام العالمي- لا تلتزم بالمعايير والقواعد

القانونية القائمة. ولهذا تجادل تركيا دومًا بأن إصلاح نظام الأمم المتحدة ضروري أولًا، وقد صارب بعض خطابات الرئيس أردوغان السياسية، مثل: «العالم أكبر من خمسة» و«نحو عالم أكثر عدلًا» إلى شعارات تشكل المعارضة العالمية. إن تركيا، التي تدعو إلى ضرورة أن تكون المنظمات الدولية مؤسسات أكثر شمولًا وشمولية وتمثيلية، وأنه لا ينبغي للجهات الفاعلة العالمية الانخراط في السياسة بأمر واقع- تدعم النضالات من أجل بلدان الجنوب، وبخاصة إفريقيا، للحصول على نصيبها من الرفاه العالمي.

خاتمة

نفّذ حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، الذي وصل إلى السلطة في نقطة تحول مهمة في بداية القرن الحادي والعشرين- برنامجًا شاملًا للتغيير في تركيا، وحقّق تحولًا كبيرًا في السياسة الداخلية والخارجية. في السياسة الداخلية، تحقّق التطبيع، الذي يشكل الأساس لسياسة خارجية نشطة- من خلال إزالة الانفصال بين مؤسسات الدولة والجمهور إلى حد كبير، وتطوير عمليات التعاون مع حكومات البلدان المجاورة وشعوبها. من خلال فهم السياسة الخارجية المتمحور حول أنقرة على أساس عقلاني، جرى استخدام الهويات التاريخية والجغرافية والعرقية والدينية والثقافية في بناء هوية دولة جديدة تكمل بعضها بعضًا. وجرى التخلي عن منظور الجملة الذي يمكن التعبير عنه على أنه «كل شيء، أو لا شيء»، وبدأ اتباع السياسات القطاعية التي تُعَدّ واحدة من سياسات الدول الكبرى.

تتبع تركيا اليوم بقيادة الرئيس أردوغان سياسة خارجية مرتكزة على المصالح الوطنية، متحررة من الصور النمطية الأيديولوجية، متعددة الأبعاد ومتعددة الأطراف بقضاياها الجديدة، ومتعددة الطبقات مع الجهات الفاعلة الجديدة، وتستند إلى إستراتيجية الربح المتبادل. في أثناء القيام بذلك، تعمل تركيا بوصفها لاعبًا واثقًا من نفسه، فهي تطور العلاقات مع جميع المحاورين على قدم المساواة.

من خلال تطوير علاقاتها الخارجية ضمن الإطار النظري للواقعية الأخلاقية بدافع يراعي في الوقت نفسه التفكير القائم على المصالح والقيم الأخلاقية- تحاول تركيا أن تكون نشطة في السياسة العالمية من خلال تفعيل عناصر القوة الناعمة، وكذلك القوة الصلبة؛ لهذا السبب برزت تركيا في المقدمة بوصفها قوة ردع في منطقتها، ومركز جذب مهمًّا. مع هذه الملامح في اتجاه الاستقلال أصبحت تركيا هدفًا تستبعده الدول الغربية وتهمشه. ومع ذلك، على الرغم من كل التطورات السلبية، تُظهر تركيا أنها جهة فاعلة تجعل تأثيرها محسوسًا في كل منصة إقليمية وعالمية تشارك فيها.

ونتيجة لذلك، فإن تركيا دولة تحظى بالاحترام في كل من المناطق التي تعمل فيها، وفي السياسة الدولية، ويؤخذ موقفها في الاعتبار، وتؤدّي أدوارًا فعالة في المنصات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الإسلامي.

من ناحية أخرى، اكتسبت تركيا بمساعداتها الإنسانية والإنمائية- الشرعيةَ والاعترافَ في جميع أنحاء العالم تقريبًا، وبخاصة في البلدان والشعوب المتخلفة. إنّ تركيا اليوم دولة تطور ردود فعل ومواقف ليس تجاه المشكلات في منطقتها فقط بل تجاه جميع المشكلات العالمية أيضًا، وهي تسرع تحقيق مبادرات جديدة في سياستها الخارجية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

اقتراحات لما بعد عام 2023

على تركيا، التي تريد متابعة الريادة في منطقتها وتحقيق مكانة عالمية في الفترة المقبلة- أن تنظر في بعض القضايا؛ بداية يجب أن تحافظ على قيادتها القوية واستقرارها في السياسة الداخلية من أجل إنهاء العمليات التي بدأتها بشكل فعال. وخلاف ذلك، سيكون من الصعب للغاية اتخاذ قرارات فعالة في السياسة الخارجية في بيئة سياسية محلية هشّة. في واقع الأمر، خلال التسعينيات، كان مستوى الفعالية في السياسة الخارجية يتحدد إلى حد كبير من خلال المناخ السياسي الهشّ القائم على الائتلافات الداخلية.

ثانيًا، يجب أن تستمر تحركات الصناعة الدفاعية التي بدأت مؤخرًا؛ لكي تصبح تركيا قوة عسكرية رادعة، وفي الوقت نفسه مركز جذب. من الضروري أن تعتمد تركيا على مواردها الخاصة لضمان أمنها. يشكل الاعتماد على الأسلحة والذخيرة الأجنبية خطرًا أمنيًا جديًّا في عالم السياسة الواقعية اليوم. ومن أجل تحديث قدرة عناصر القوة الصلبة في تركيا باستمرار ولكي تسهم منتجات الصناعة الدفاعية في الاقتصاد بوصفها مدخلًا تجاريًّا- يجب تحويل التحول في مجال الدفاع إلى سياسة حكومية.

ثالثًا، هناك حاجة لاقتصاد قوي في تركيا؛ من أجل الحفاظ على مصالحها في جميع أنحاء العالم تقريبًا. من الصعب للغاية الاندماج مع العالم بدون موارد مالية؛ لذلك يجب على تركيا التخلص من عنق الزجاجة الاقتصادي الحالي في أسرع وقت ممكن. والسلامة الاقتصادية شرط أساسي للاستقرار السياسي الداخلي أيضًا.

رابعًا، يجب أن تحاول تركيا استخدام هوياتها المتعددة أداة للسياسة الخارجية في الفترة المقبلة. من غير المقبول أن تعتمد تركيا على واحدة فقط من هوياتها السياسية

والجغرافية والثقافية والعرقية والعسكرية. وتتطلب مصالح تركيا استخدام كل هذه الهويات لتكمل بعضها بعضًا. لا يوفر هذا الاستخدام للهويات المتعددة الثراء من حيث فرص السياسة الخارجية فحسب، بل يوفر المرونة من حيث المصطلحات الدورية والإقليمية أيضًا.

الهوامش والمراجع :

1. محيي الدين أتامان، «إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية»، 15 عامًا من حزب العدالة والتنمية: السياسة الخارجية، محرر. كمال إنات وعلي أصلان وبرهان الدين دوران (منشورات سيتا، إسطنبول: 2018)، ص. 41-60.

2. Murat Yeşiltaş ve Ali Balcı, "AK Parti Dönemi Türk Dış Politikası Sözlüğü: Kavramsal Bir Harita", Bilgi Sosyal Bilimler Dergisi, Sayı: 2, (2011), s. 9-35; Tarık Oğuzlu, "Komşularla Sıfır Sorun Politikası: Kavramsal bir Analiz", Ortadoğu Analiz, Cilt: 4, Sayı: 42, (Haziran 2012), s. 8-17.

3. Ali Balcı, Türkiye Dış Politikası: İlkeler, Aktörler ve Uygulamalar, (Alfa, İstanbul: 2018), s. 287-290.

4. Muhittin Ataman, "Interdependence and Diversification, A New Framework for Turkish Foreign Policy", Bilgi: Sosyal Bilimler Dergisi, Sayı: 18, (2009), s. 38-57.

5. للاطلاع على المزيد:

Kemal Kirişçi, "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State",New Perspectives on Turkey, Sayı: 40, (2009), s. 2956-.

6. Kemal Kirişçi ve Neslihan Kaptanoğlu, "The Politics of Trade and Turkish Foreign Policy", Middle Eastern Studies, Cilt: 47, Sayı: 5, (2011), s. 712.

7. للاطلاع على التطورات الهامة في السياسة الخارجية بين عامي 2002 و 2012، انظر:

Balcı, Türkiye Dış Politikası: İlkeler, Aktörler ve Uygulamalar, s. 293341-.

8. Abdurrahman Babacan, "AK Parti Dönemi İlk Küresel Karşılaşma: 1 Mart 2003 Tezkeresi", Erciyes Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Sayı: 51, (2018), s. 21-38.

9. Kemal İnat, "Cenevre'nin Ardından Kıbrıs Meselesinde Yeni Dönem Başladı", Sabah, 1 Mayıs 2021.

10. لمزيد من المعلومات حول السعي إلى الحكم الذاتي في السياسة الخارجية التركية، انظر:

Ali Aslan, "Türk Dış Politikasını Anlamak için Kavramsal Bir Çerçeve: Otonomi Arayışı", AK Parti'nin 15 Yılı: Dış Politika, ed. Kemal İnat, Ali Aslan ve Burhanettin Duran, (SETA Yayınları, İstanbul: 2018), s. 17-40.

11. Fuat Keyman, "A New Turkish Foreign Policy: Towards Proactive 'Moral Realism'", Insight Cilt: 19, Sayı: 1, (2017), s. 55-69. Türkiye,

13. Kemal Karadağ ve Aylin Sırıklı, "MİT Tırları Davasının Gerekçeli Kararı Tamamlandı", Anadolu Ajansı, 11 Eylül 2019.

14. من أجل معلومات مفصلة حول دور تركيا بوصفها دولة والقوات المسلحة التركية بوصفها مؤسسة في حرب كاراباغ الثانية انظر: مراد أصلان، العملية العسكرية في حرب كاراباغ الثانية في أذربيجان: تحليل تقنيّ للنصر، من المأزق إلى الحل: مشكلة كاراباغ، تحرير محيي الدين أتامان وفرحات برِنجّي، منشورات سيتا، إسطنبول: 2021، ص. 245-269؛ بورا بيرقدار، سياسة تركيا في كاراباغ، ، من المأزق إلى الحل: مشكلة كاراباغ، تحرير محيي الدين أتامان وفرحات برِنتشجي، منشورات سيتا، إسطنبول: 2021، ص. 225-248.

15. من أجل معلومات مفصلة عن تقييم تيكا بوصفها فاعلًا في السياسة الخارجية انظر: ميلوش تودوروفيش، مشروعات تيكا لترميم التراث: أمثلة على المساعدات الخارجية أم دليل على العثمانية الجديدة؟، (Insight Türkiye)، المجلد: 23، العدد: 3، (2021)، ص. 141-156.

16. إرمان أكيلي وبينجو جيلينك، قوة تيكا الناعمة: بناء السمعة في السياسة الخارجية التركية، رؤية تركية بالإنكليزي (Insight Türkiye)، المجلد: 21، العدد: 3، 2019، ص. 142.

17. أكيلي وجيلينك، قوة تيكا الناعمة، ص. 142.

18. التاريخ المؤسسي، رئاسة الشؤون الدينية التابعة لرئاسة الجمهورية التركية، 28 أيار/مايو 2013، https://www.diyanet.gov.tr/tr-TR/Kurumsal/Detay/1 ، (تاريخ الوصول 23 تموز/يوليو 2022).

19. من أجل تقييم عام لأنشطة وقف المعارف التركي على المستوى الدولي انظر: بيرول أكون ومحمد أوزكان، مدخل تركيا إلى التعليم الدولي: حالة وقف المعارف التركي، رؤية تركية بالإنكليزي (Insight Türkiye)، المجلد: 22، العدد: 1، (2019)، ص. 59-70.

20. بيرول أكون، منظمة التعليم في الخارج التابعة لتنظيم غولن الإرهابي باعتبارها منظمة للحرب الباردة ووقف المعارف التركي، كريتر (Kriter)، المجلد: 7، العدد: 70، (تموز-آب 2022)، ص. 60.

21. أكون وأوزكان، مدخل تركيا إلى التعليم الدولي، ص. 64.

22. «حول»، آفاد، https://www.afad.gov.tr/afad-hakkinda ، (تاريخ الوصول: 23 تموز 2022).

23. أحمد نافذ أُنالمش، أهمية الدبلوماسية الثقافية في إنشاء القوة الناعمة ومعهد يونس أمره بوصفه مُنفذًا، بيليج، العدد: 91، (2019)، ص. 153.

24. نجاتي أناز وأمره أكمان، قدرة القوة الناعمة لتركيا: الجغرافيا السياسية للطيران والخطوط الجوية التركية، جغرافيا العالم العربي The Arab World Geographer، المجلد: 20، العدد: 4، (2017)، ص. 304.

25. من أجل دراسة شاملة عن علاقة الصناعة الدفاعية بالسياسة الخارجية في سياق عناصر القوة الصلبة انظر: لطيف بنار، أثر التطور في مجال الصناعة الدفاعية في تركيا على السياسة الخارجية التركية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 7، العدد، 4، (2018)، ص. 2356-2369.

26. خُسرف تباك، توسيع المهمة الإنسانية غير الحكومية: هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات والوساطة، رؤية تركية بالإنكليزي (Insight Türkiye)، المجلد: 17، العدد: 3، (2015)، ص. 193-216.

27. أسرى أوكرانيون حُرِّروا بواسطة هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات، هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات، 25 كانون الثاني 2017، https://ihh.org.tr/haber/ukraynali-esirler-ihh-araciligi-ile-kurtarildi ، (تاريخ. الوصول: 23 تموز 2022).

28. Kirişçi, "The Transformation of Turkish Foreign Policy", s. 29-56.

29. Birol Erkan, "Product and Market Diversification in Türkiye's Foreign Trade", International Journal of Advances in Management and Economics, Cilt: 3, Sayı: 1, (2014), s. 15.

30. Murat Yeşiltaş, "Deciphering Türkiye's Assertive Military and Defense Strategy: Objectives, Pillars, and Implications", Insight Türkiye, Cilt: 22, Sayı: 3, (2020), s. 91.

31. "TIV of Arms Exports from the Top 50 Largest Exporters, 2002-2021", SIPRI, https://armstrade.sipri.org, (Erişim tarihi: 24 Temmuz 2022).

32. Muhittin Ataman, "Türkiye Emerges as a Real Naval Power", Daily Sabah, 12 Aralık 2019.

33. Tayfun Özberk, "Analysis: The Future of the Turkish Navy", Naval News, 15 Şubat 2021, https://www.navalnews.com/naval-news/2021/02/analysis-the-future-of-the-turkish-navy, (Erişim tarihi: 24 Temmuz 2022).

34. Ziya Öniş, "Multiple Faces of the 'New' Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique", Insight Türkiye, Cilt: 13, Sayı: 1, (2011), s. 62.

35. Muhammed Yasir Okumuş, "Türkiye's Approach towards Somalia-Somaliland Peace Talks", A Decade Transformed: Revival of Türkiye and Somalia's Multilayer Relations, ed. Mehmet Köse, (Afrika Vakfı Yayınları, Ankara: 2021), s. 63.

36. Murat Önsoy, "Latin America-Türkiye Relations: Reaching Out to Distant Shores of the Western Hemisphere", Turkish Foreign Policy, ed. Pınar Gözen Ercan, (Palgrave Macmillan, Cham: 2017), s. 250.

37. Lic. Ariel González Levaggi, "Türkiye and Latin America: A New Horizon for a Strategic Relationship", Perceptions: Journal of International Affairs, Cilt: 18, Sayı: 4, (2013), s. 113

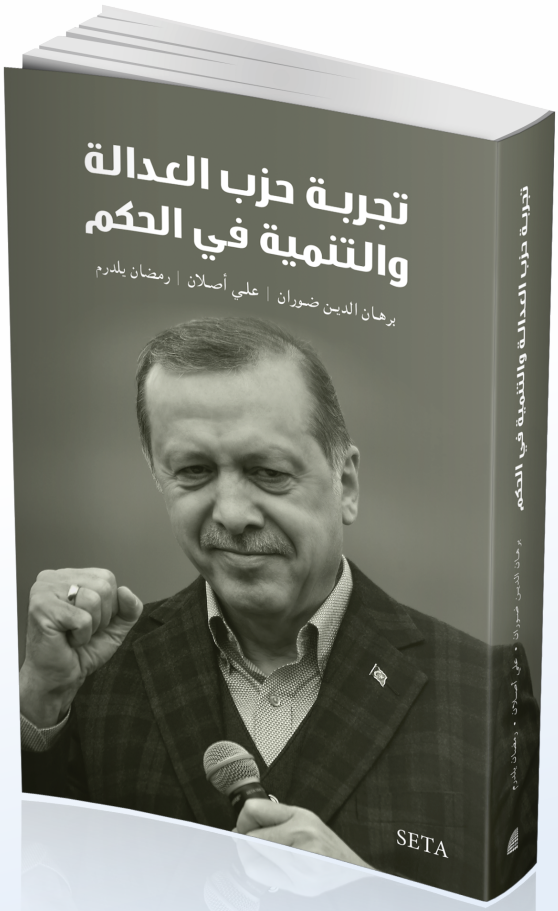

تجربة
حزب العدالة والتنمية في الحكم

برهان الدين ضوران
علي أصلان – رمضان يلدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA